مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 26 أكتوبر 2023

يديعوت أحرونوت: ماكدونالدز تتعرض لضربة دولية بعد إرسالها الطعام إلى الجنود الإسرائيليين

(إقليمي ودولي . يديعوت أحرونوت)

سلط تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت الضوء على الضربة القوية التي تعرضت لها مطاعم ماكدونالدز بسبب موقفها مع الحرب.

وقالت الصحيفة إن شركة ماكدونالدز إسرائيل أعلنت في أعقاب هجوم حماس أنها ستقدم آلاف الوجبات المجانية لجنود الجيش الإسرائيلي والمستشفيات. وتعهد عمري بادان، مالك شركة ماكدونالدز في إسرائيل، بالتبرع اليومي بـ 4000 وجبة لقوات الأمن والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسكان المنطقة المتضررة.

وتأتي المبادرة بتكلفة 5 ملايين شيكل وحولت الشركة خمسة فروع لتشغيل الخطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرضوا خصمًا بنسبة 50% على تناول طعام أفراد الأمن والإنقاذ في أي من مواقع ماكدونالدز البالغ عددها 220 فرعًا في جميع أنحاء إسرائيل.

ردود فعل غاضبة

ولفتت الصحيفة إلى أن ردود الفعل العامة في الدول العربية متباينة؛ فقد أثار انخراط ماكدونالدز الإسرائيلية الغضب والاحتجاج في مختلف البلدان. وواجهت فروع ماكدونالدز في تركيا ولبنان ومصر أعمال تخريب، كما جرت مظاهرات دعم لغزة خارج مطاعم ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم الإسلامي، من القاهرة إلى ماليزيا.

وسارع أصحاب الامتياز المحليون لماكدونالدز في تركيا ومصر والأردن ولبنان إلى النأي بأنفسهم، مؤكدين أنه ليس لديهم أي ارتباط بالفرع الإسرائيلي، حتى أن بعضهم تبرع لسكان غزة. وانضم إليهم أصحاب الامتياز من المناطق الأخرى المؤيدة للفلسطينيين، وخاصة في دول الخليج، الذين أعلنوا عن تبرعات إنسانية لغزة.

وقالت الشركة التي تدير شركة ماكدونالدز في الكويت في بيان: «ما فعله صاحب الامتياز الإسرائيلي هو عمل خاص وشخصي، دون موافقة أو توجيه من الشركة الدولية أو أي صاحب امتياز آخر، خاصة في العالم العربي».

وتشير الصحيفة إلى أن أصحاب امتياز ماكدونالدز في مختلف البلدان يتمتعون بسلطة تقديرية مستقلة في اتخاذ قرار بشأن التبرعات الخيرية. وقد تبرع بادان باستمرار لقوات الأمن الإسرائيلية خلال زمن الحرب من جيبه الخاص بصفته صاحب الامتياز، ولا ترتبط مساهماته بشبكة ماكدونالدز العالمية، التي لا يمكنها اتخاذ القرار نيابة عن أصحاب الامتياز الفرديين فيما يتعلق بالتبرعات.

في الأيام الأخيرة، ظهر مرة أخرى ادعاء دُحض سابقًا يزعم كذبًا أن ماكدونالدز إسرائيل تتبرع للفلسطينيين. ردًا على هذه المعلومات الخاطئة، حذرت ماكدونالدز إسرائيل من أن أولئك الذين ينشرون ادعاءات كاذبة عنها قد يواجهون عواقب قانونية.

أسوشيتد برس: ماكرون يسعى للحصول على دعم دولي لاقتراحه بناء تحالف ضد حماس

(أمني وعسكري . أسوشيتد برس)

سلط تقرير لوكالة أسوشيتد برس الضوء على مساعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبناء تحالف دولي لمحاربة حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سعى إلى تعزيز – من دون نجاح يُذكر حتى الآن - إنشاء تحالف دولي لمحاربة حركة حماس الفلسطينية، خلال رحلة استغرقت يومين إلى الشرق الأوسط بدأت في إسرائيل.

ولم يتطرق القادة الذين التقى بهم في إسرائيل والضفة الغربية والأردن ومصر علنًا إلى هذه القضية.

وقال ماكرون الأربعاء بعد اجتماعه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن الرد الأول على الحرب المدمرة بين إسرائيل وحماس هو «الحرب ضد الإرهاب».

وأضاف أن «الرد الصحيح هو التعاون واستخلاص الدروس من التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة» الذي تدخل في العراق وسوريا.

وقدم ماكرون الاقتراح لأول مرة يوم الثلاثاء بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مشيرًا إلى فكرة «تحالف إقليمي ودولي» ضد حركة حماس التي تحكم قطاع غزة.

ولم يعلق نتنياهو على العرض الفرنسي على وجه التحديد.

وقالت الرئاسة الفرنسية في وقت لاحق إن الاقتراح لا يتعلق بإرسال قوات على الأرض، بل يمكن أن يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة تمويل الإرهاب.

وقالت الرئاسة الفرنسية إن الأمر «متروك لشركائنا، وإسرائيل على وجه الخصوص، للتعبير عن احتياجاتهم».

وقال مسؤولون أمريكيون إنهم على علم باقتراح ماكرون وأنه كان موضوع نقاش غير رسمي داخل الإدارة ومع دول أخرى.

ومع ذلك، قال المسؤولون إنها لم تصل إلى نقطة النظر الجاد وذلك في الأساس لأنه لا يبدو أن هناك أي مصلحة عربية في إنشاء مثل هذه القوة.

تعتقد الولايات المتحدة أن المشاركة العربية والفعلية - كما كان الحال مع التحالف المناهض لداعش - ستكون ضرورية لنجاح أي عملية متعددة الجنسيات، وفقًا للمسؤولين الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة المداولات الداخلية.

وصنفت وزارة الخارجية الأمريكية حماس جماعة إرهابية في عام 1997. كما يعتبرها الاتحاد الأوروبي وبلدان غربية أخرى منظمة إرهابية.

وعلى مر السنين، تلقت حماس دعمًا من دول عربية، مثل قطر وتركيا. وفي الآونة الأخيرة، اقتربت من إيران وحلفائها.

وخلال لقائه مع ماكرون، دعا العاهل الأردني الملك عبد االله الثاني المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف هجماتها على غزة، بحسب الديوان الملكي الأردني.

لم يتطرق السيسي إلى قضية التحالف خلال بيانه المشترك مع ماكرون.

ميدل إيست أي: السيسي يحذر من الأعمال الناتجة عن «الغضب»

(أمني وعسكري . ميدل إيست آي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بتصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والتي حذر فيها من الانسياق وراء الغضب والتصرف دون حساب العواقب.

وقال الموقع البريطاني إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حذر، الأربعاء، قواته المسلحة وعامة الشعب من كبح جماح غضبهم وحماسهم، في إشارة واضحة إلى الغضب الذي شعرت به مصر من الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة المجاورة.

وفي حديثه خلال تفتيش للفرقة المدرعة الرابعة للجيش الثالث الميداني في محافظة السويس، على بعد حوالي 15 كيلومترًا من الحدود المصرية مع قطاع غزة، قال السيسي إن دور جيشه هو حماية حدود بلاده والأمن القومي دون تجاوز.

في غضون ذلك، حذر من الأعمال الناتجة عن «الغضب» و «الحماس» و «أوهام القوة»، وذلك في ضوء خروج آلاف المصريين إلى الشوارع يوم الجمعة للتنديد بهجمات إسرائيل والمطالبة باتخاذ إجراءات من السيسي والقادة العرب.

وقال الموقع إن خطاب الرئيس يأتي في الوقت الذي تدخل فيه العملية العسكرية الإسرائيلية الشرسة على غزة يومها التاسع عشر.

معبر رفح الحدودي في مصر هو البوابة الوحيدة داخل وخارج غزة التي لا تسيطر عليها إسرائيل وهو حاليًا الممر الوحيد للمساعدات الإنسانية.

قصفت إسرائيل المعبر الحدودي، على الجانبين الفلسطيني والمصري، خمس مرات منذ بدء الحرب بين إسرائيل وغزة في 7 أكتوبر في أعقاب الهجوم الذي قادته حماس على جنوب إسرائيل.

منذ الهجوم، فرضت إسرائيل حصارًا شاملًا على القطاع المحاصر بالفعل، وقطعت إمدادات المياه والكهرباء والوقود.

وقد نددت وكالات الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان الدولية بهذه الإجراءات ووصفتها بأنها «عقاب جماعي» غير قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي.

في خطابه يوم الأربعاء، قال السيسي لأفراد القوات المسلحة إن على مصر استخدام قوتها العسكرية بحكمة في الصراع.

وأضاف السيسي أن حل القضية الفلسطينية سيكون حلًا دبلوماسيًا، وهو حل الدولتين، مؤكدًا أن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس «يعطي الأمل للفلسطينيين وفي الوقت نفسه يأخذ في الاعتبار الأمن لكل من الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي».

ذا ناشيونال: مصر وإثيوبيا والسودان تفشل في حل نزاع سد النهضة في المحادثات الأخيرة

(إقليمي ودولي . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا يستعرض النتائج التي أسفرت عنها محادثات سد النهضة الأخيرة التي عُقدت في القاهرة بين مصر وإثيوبيا والسودان. .

وقال الموقع إن جولة جديدة من المفاوضات استمرت يومين بين مصر وإثيوبيا والسودان انتهت في القاهرة يوم الثلاثاء دون حل لخلافهم المستمر منذ سنوات بشأن بناء أديس أبابا لسد ضخم على النيل الأزرق، الأمر الذي يهدد الأمن المائي للدول المجاورة.

وقالت وزارة الموارد المائية والري المصرية إن الجولة المقبلة من المحادثات ستعقد في العاصمة الإثيوبية.

انتهت المفاوضات السابقة في أغسطس، والتي عُلقت منذ أبريل 2021، دون إحراز تقدم ملموس. وقالت الوزارة في ذلك الوقت إن موقف إثيوبيا لم يتغير.

وعقدت جولة أخرى من المحادثات في أديس أبابا في سبتمبر وانتهت أيضا بدون حل للنزاع.

في الفترة ما بين محادثات أغسطس وسبتمبر، أعلنت أديس أبابا أنها أكملت الملء الرابع والأخير لخزان السد الذي تبلغ سعته 74 كيلومترًا مكعبًا.

وأعلنت إثيوبيا على لسان رئيس الوزراء أبي أحمد على منصة إكس (X) إن الملء الرابع اكتمل «على الرغم من الضغط الخارجي».

هذا الصيف، وافق أحمد على استئناف المفاوضات بشأن السد مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، للتوصل إلى اتفاق ملزم بشأن ملء السد وتشغيله.

وأصرت مصر والسودان على أن تدخل إثيوبيا في اتفاق ملزم بشأن تشغيل سدها الذي تبلغ تكلفته 3 مليارات دولار، لكن أديس أبابا أكدت أن «التوصيات» وليس أي شيء ملزم يجب أن يكون كافيًا لإرضاء جيرانها من دول المصب.

وتخشى مصر، الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم العربي، من أن يقلل السد من حصتها من مياه النيل، الأمر الذي يقضي على مئات الآلاف من الوظائف في قطاعها الزراعي الواسع، مما يعطل توازنها الغذائي الدقيق في وقت يرتفع فيه الأسعار والنمو السكاني السريع.

أكدت إثيوبيا أن من حقوقها بناء السد الكهرومائي على النيل الأزرق، الذي ينبع من بحيرة تانا. ويوفر الرافد أكثر من 85 في المائة من مياه النيل.

أفريكا ريبورت: مصر تتطلع إلى فرصة تمويل المناخ مع إصدار أول سندات باندا خضراء في إفريقيا

(اقتصاد . أفريقيا ريبورت)

نشر موقع أفريكا ريبورت تقريراً يسلط الضوء على تطلع مصر إلى الاستفادة من التمويل الأخضر المرتبط بالمناخ من خلال إصدار أول سندات خضراء في القارة الأفريقية.

ويقول الموقع الفرنسي إن سندات الباندا يمكن أن تساعد الدول الافريقية ومنها مصر على تنويع مواردها بعيداً عن الديون التقليدية المقومة بالدولار للمشاريع الخضراء.

أصدرت مصر أول سندات الباندا الخضراء في القارة. وتظهر السندات لمدة ثلاث سنوات بقيمة 3.5 مليار يوان صيني (478.7 مليون دولار) كيف يمكن لسندات الباندا الخضراء أن تفتح الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة في أفريقيا وتساعد القارة على تنويع مواردها بعيداً عن الاعتماد المفرط على الديون المقومة بالدولار والتي تركت 25 دولة أفريقية مثقلة بعبء الديون.

ويقول الدكتور ماندیرا باجواندين، المتخصص في العلاقات الأفريقية الصينية بجامعة كيب تاون، إن سندات الباندا الخضراء هي شكل مبتكر لتمويل المناخ في وقت تحتاج فيه أفريقيا بشدة إلى الوصول إلى المزيد منها.

يقول باجواندين: «تعكس سندات الباندا الخضراء التي أصدرتها مصر دعم الصين للمساعدة في تنويع قنوات تمويل المناخ للدول الأفريقية».

وتأتي هذه الخطوة في وقت تحتاج فيه أفريقيا إلى مضاعفة استثماراتها في الطاقة إلى أكثر من 200 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المتعلقة بالطاقة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: العالم لا يستطيع حل الحرب بين إسرائيل وحماس بدون مصر

(أمني وعسكري . مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)

نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مقالًا للباحثين جون ألترمان ودانييل بايمان يتناولان الدور المحوري الذي لا غنى عنه لمصر في التوصل لحل للحرب بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية.

يشير الكاتبان في مستهل مقالهما إلى أنه وفي حين لا تزال إسرائيل وحماس عالقتين في الصراع المحتدم بينهما، تتجه الأنظار الدبلوماسية نحو مصر.

قبل الحرب، كانت مصر مهمشة إلى حد كبير في السياسة العربية، وجرى تهميشها بسبب انتفاضات 2011 وعواقبها ومعاناتها من الاقتصاد المتعثر.

لكن عندما يتعلق الأمر بغزة، فإن مصر لديها مصالح حاسمة ونفوذ قوي. لذلك، على الرغم من أنها ستثبت أنها شريك صعب للولايات المتحدة وإسرائيل وعديد من حلفائهم الغربيين، إلا أن مصر كانت وستظل دائمًا لاعبًا أساسيًا في الاستجابة الدولية للحرب.

تاريخ طويل مع حماس

وقال الكاتبان إن تاريخ مصر مع حماس محفوف بالمخاطر. كان للجيش المصري اهتمام دائم بقطاع غزة منذ أن احتله في البداية لمدة عقدين تقريبًا بعد تأسيس إسرائيل في عام 1948، وظل متناغمًا تمامًا مع البيئة الأمنية في المنطقة. فالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مثل عديد من أسلافه، يعادي بشدة حماس، التي انبثقت من حركة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر في كثير من الأحيان.

ومع ذلك، يتمتع القادة المصريون أيضا بتاريخ طويل من التعامل مع حماس، وخاصة بعد أن أصبحت حماس الحاكم الفعلي لغزة بعد الاستيلاء على السلطة في عام 2007. وفي الأزمات الماضية، عملت مصر باعتبارها محاورًا مع الحركة، إذ سهلت عمليات تبادل الأسرى وساعدت في التفاوض على وقف إطلاق النار في الصراعات السابقة.

وتطرح مصر الكثير على الطاولة بينما يسعى العالم إلى إيجاد حل للصراع في غزة. ولعل الأمر الأكثر إلحاحًا هو سيطرة مصر على معبر رفح، وهو نقطة الدخول الرسمية الوحيدة إلى قطاع غزة التي لا تسيطر عليها إسرائيل.

وفي الماضي، قامت مصر بفتح وإغلاق هذا المعبر للضغط على حماس. واليوم، أصبح هذا المعبر شريان حياة حيوي لإيصال المساعدات الدولية إلى غزة حيث تواجه المنطقة أزمة إنسانية هائلة. ومن المرجح أيضًا أن يكون معبر رفح بمثابة نقطة خروج للمواطنين الأمريكيين ورعايا الدول الأخرى. ولإسرائيل أيضًا مصلحة في العمل مع مصر لضمان عدم دخول الأسلحة والإمدادات العسكرية الأخرى إلى غزة عبر معبر رفح.

وبالإضافة إلى رفح، قامت حماس ببناء شبكة من الأنفاق من غزة إلى مصر. وكثيرًا ما مكنت هذه الأنفاق الناس في غزة من شراء البضائع المهربة وكثيرًا ما تجاهلت إسرائيل هذا التهريب من أجل تجنب حدوث أزمة إنسانية. ومع ذلك، استخدمت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة أيضًا هذه الأنفاق لتهريب الأسلحة إلى غزة، ويمر المقاتلون الفلسطينيون عبرها للسفر لتلقي التدريب العسكري في لبنان وأماكن أخرى، وفقًا للكاتب.

وأشار المقال إلى أن التمرد المستمر منذ فترة طويلة في سيناء دفع الجيش المصري إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد شبكة الأنفاق في السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن تطالب إسرائيل بوضع حد لهذا التهريب كجزء من أي جهد تفاوضي أوسع.

تفاهمات ضرورية

وعلى الرغم من أن مصر ليست متعاطفة مع حماس، إلا أن الجماعة المسلحة لديها سجل في التوصل إلى تفاهمات مع الجيش المصري. لذا، فبينما تعهد وزير الدفاع الإسرائيلي بمحو حماس من على وجه الأرض، دون ترك مجال كبير للتوصل إلى تسوية، تركت حكومة السيسي نفسها منفتحة على إيجاد التفاهمات الضرورية.

ويرى الكاتبان أن من الصعب التكهن بمن سيتولى السلطة السياسية في غزة في الأشهر المقبلة، ولكن أيًا كان فسوف يسعى إلى التفاوض مع المصريين. وعلى أقل تقدير، فإنهم يريدون تدفق المساعدات الدولية إلى غزة.

وقد تحاول بعض العناصر المتبقية من حماس أيضًا الحفاظ على بعض القدرة على الأقل على تهريب الأسلحة وغيرها من الضروريات العسكرية. ومن المرجح أيضًا أن يسعوا إلى الحصول على قدرة محدودة على إرسال الأشخاص إلى خارج القطاع، بما في ذلك كبار المسؤولين الفارين من العمل العسكري الإسرائيلي. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أن من سيبقى صامدًا في غزة سوف يسعى إلى الحصول على ضمانة مصرية لأي اتفاق يُبرم في نهاية المطاف لإنهاء القتال.

وبطبيعة الحال، ستضغط إسرائيل على القاهرة لوقف أي تهريب واعتقال أي مسؤول في حماس قد يحاول الفرار إلى مصر. وستحدد مصر شروط هذا الاتفاق.

أوراق حماس

واوضح الكاتب أن سكان غزة وحماس ـ أو أي حكومة بديلة قد تنشأ ـ ليس لديهم مبلغ ضخم ليقدموه لمصر، لكن لديهم بعض الأصول. ويمكنهم استخدام نفوذهم لزيادة أو تقليص الأمن المصري في شبه جزيرة سيناء، ويمكنهم تقاسم عائدات التهريب. ويمكن لحلفائهم أيضًا مكافأة المصريين الذين يغضون الطرف عن التهريب. والأمر الأكثر أهمية هو أنه إذا كان البديل المصري للتفاهم مع حماس أو خلفائها هو العنف والفوضى في منطقة متاخمة لمصر، فإن التفاهم يبدو أكثر جاذبية.

لدى مصر الكثير على المحك فيما يتعلق بانخراطها في غزة. لقد هُمشت مصر، التي كانت ذات يوم مركزًا للسياسة والثقافة العربية، مع تنامي مشاكلها وتحول انتباه العالم نحو الخليج العربي. وفي نظر حكومة السيسي، فإن القيام بدور مركزي في قضية عربية رفيعة المستوى مثل الحرب بين إسرائيل وحماس يجلب احترامًا لحكومة تكافح بشكل متزايد في الداخل.

مقابل اقتصادي

ونوّه الكاتب إلى أن مصر ليس من المستبعد أن تُفكر في الاستفادة اقتصاديًا من ممارسة نفوذها في هذا الصراع. وقد تفاوض الرئيس السابق حسني مبارك على أكثر من 10 مليارات دولار لتخفيف الديون الخارجية من الولايات المتحدة وحلفائها مقابل مساعدة مصر في حرب الخليج عام 1991.

ولفت المقال إلى أن فورة الاقتراض في القاهرة في السنوات الأخيرة تعني أن الدين الخارجي لمصر اليوم يبلغ عدة أضعاف هذا المبلغ، وأن اقتصادها يئن تحت وطأة استحقاقات هذه الديون. وإذا كان لمصر أن تلعب دورًا مركزيًا في تسوية قضايا غزة، فإن ذلك سيعود بالنفع على المنطقة إلى حد كبير. ولضمان دعم القاهرة، من شبه المؤكد أن حكومات الخليج والحكومات الغربية على حد سواء ستحتاج إلى التأكد من أن مصر ترى فوائد مالية من القيام بذلك.

وتواجه مصر أيضاً مخاوف أمنية مشروعة في غزة. لأكثر من عقد من الزمان في شمال سيناء، تقاتل مصر تمردا يتألف

من الجهاديين والبدو والعصابات الإجرامية. وساعدت عمليات التهريب في غزة في تمويل وتسليح المسلحين، وتريد مصر وقف تلك الممارسات. والأكثر من ذلك أن مصر تخشى أن يؤدي تدفق اللاجئين من غزة إلى زعزعة استقرار جزء مضطرب بالفعل من سيناء، مما سيفرض مطالب على الوظائف والموارد ويزيد من تطرف السكان المحليين.

وعلى الرغم من أن قادة مصر وجدوا في كثير من الأحيان قضية مشتركة مع إسرائيل بشأن القضايا الأمنية، إلا أنهم ليس لديهم أي نية لتشجيع إخلاء الأراضي الفلسطينية. وبعد مرور ثلاثة أرباع قرن، لا يزال الشعب المصري متعاطفًا بشدة مع القضية الفلسطينية. وسوف ينظرون إلى أي إعادة توطين للفلسطينيين على الأراضي المصرية باعتبارها ترتيبًا دائمًا محتملًا، خوفًا من تكرار تدفقات اللاجئين الفلسطينيين السابقة التي انتهت بالطريقة نفسها، فضلًا عن خيانة حقوق الفلسطينيين في أرضهم.

شريك صعب

ومع ذلك، تقود الولايات المتحدة معظم الجهود الدبلوماسية بشأن غزة، وترى واشنطن حكومة السيسي شريكًا صعبًا. وقررت الحكومة الأمريكية مؤخرًا حجب 85 مليون دولار من المساعدات العسكرية المخصصة سابقًا لمصر بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وكان بعض أعضاء الكونجرس يضغطون من أجل خفض المساعدات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، كشف ممثلو الادعاء عن لائحة اتهام صادمة تزعم أن المخابرات المصرية قامت بتجنيد السيناتور الأمريكي بوب مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، لاستخدام منصبه الرسمي لصالح الحكومة المصرية مقابل الحصول على رشى تُقدر بمئات الآلاف من الدولارات. وبعبارة أخرى، فإن علاقات واشنطن مع القاهرة متوترة في الوقت الراهن.

وقد اشتكت الحكومات العربية أيضًا من أن مصر يمكن أن تكون شريكًا صعبًا. لدى الحكومة المصرية إحساس قوي بأهميتها ومصالحها الخاصة. والتعاون المصري له ثمن.

ضرورة التعاون

وتابع المقال: وعلى الرغم من أن مؤتمر السلام الذي عقده السيسي بشأن الصراع بين إسرائيل وحماس في نهاية الأسبوع الماضي لم يسفر عن أي شيء جوهري، إلا أن مصر ستكون لاعبًا حيويًا بشكل متزايد إذا بحثت جميع الأطراف عن مخرج لهذه الأزمة في الأسابيع والأشهر المقبلة. ونتيجة لهذا فمن الأفضل للولايات المتحدة أن تعمل مع مصر بدلًا من محاولة تهميشها.

وعلى المدى القريب، يعد التعاون المصري ضروريًا بشكل فريد في معالجة الأزمة الإنسانية في غزة، بما في ذلك من خلال ضمان إمداد الوقود والأدوية عبر معبر رفح. وفي الأمد الأبعد، سوف تلعب مصر دورًا حاسمًا في تسهيل أي ترتيب سياسي قد يظهر في غزة، سواء ظلت حماس صامدة كحكومة أو إذا تولى السلطة نظام انتقالي من نوع ما.

وباعتبارها الدولة العربية في خط المواجهة، فإنها ستلعب حتمًا دورًا ما في فرض هذا الترتيب أيضًا. وسوف تسعى مصر إلى تحقيق مصالحها الخاصة نظرًا لأهمية تأمين الحدود المصرية، ولكن يمكن للقاهرة أيضًا أن تلعب دورًا قياديًا مهمًا، حيث تقود الحكومات العربية في إضفاء الشرعية على أي صفقة.

ومع ظهور الاتفاق، ستسعى مصر بالتأكيد إلى الحصول على فوائد. ويمكن للولايات المتحدة أن تساعد مصر ماليًا، في الغالب من خلال نفوذها على المؤسسات المالية الدولية، التي تدين لها مصر بعشرات المليارات من الدولارات. ويمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تساعد مصر في حربها ضد الاضطرابات في سيناء. وفي حين أن هذا سيساعد على تحسين

الأمن المصري، فإن جزءًا من هذا هو قتال أمريكي، نظرًا لوجود جهاديين عابرين للحدود الوطنية في سيناء يستهدفون الولايات المتحدة أيضًا.

سوف يعترض البعض على التعامل بشكل أعمق مع الحكومة المصرية التي ارتكبت، وما زالت ترتكب، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولكن بدلًا من النظر إلى هذه العلاقة باعتبارها علاقة معاملات بغيضة ولكنها ضرورية تجعل كلا الجانبين يشعران بالاستغلال، ينبغي لكل من البلدين أن ينظر إلى هذه العلاقة باعتبارها فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين المانح والعميل والتي أثبتت تآكلها الشديد بعد 45 عامًا.

فلا مصر ولا الولايات المتحدة تستطيعان حل الأزمة في غزة لوحدهما. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأي منهما أن يفعل ذلك دون الآخر. لقد تعثرت العلاقة في كثير من الأحيان لأنه لم يكن هناك أي مشروع مهم يشعر الجانبان تجاهه بالقدر نفسه من القوة. وقد تشكل غزة مصدر إزعاج دائم لكلا الجانبين. ومن مصلحة البلدين أن تصبح غزة ساحة للتعاون، وفق ما يختم الكاتبان.

فورين بوليسي: الزعماء الإقليميون يخشون توسع الحرب بين إسرائيل وحماس

(أمني وعسكري . فورين بوليسي)

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريرًا كتبه نصموت غبادا موسي يسلط الضوء على قلق القادة في منطقة الشرق الأوسط من اتساع نطاق الحرب بين إسرائيل وفصائل المقاومة.

وقال الكاتب إن الزعماء في الشرق الأوسط وأفريقيا يشعرون بقلق بالغ من احتمال امتداد العنف وعدم الاستقرار إلى المنطقة برمتها وذلك مع استمرار الحرب بين إسرائيل وحماس.

وتتصاعد المخاوف من أن الغضب الشعبي ضد القصف الإسرائيلي المنتظم لقطاع غزة يعمل، على حد تعبير منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تأجيج المظالم وإعادة إحياء التحالفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا يمكن استبعاد انتفاضة ربيع عربي أخرى.

قلق كبير

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط يوم السبت في قمة سلام بالقاهرة: «لدينا قلق كبير من أننا قد ننزلق إلى صراع ديني وتوسيع المواجهة».

ويشير محللون أمنيون إلى انتفاضة 2011 في ليبيا، والتي أدت إلى الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي بدعم من حلف شمال الأطلسي وانتشار الأسلحة بالإضافة إلى التمرد الإسلامي عبر منطقة الساحل، كمثال على التداعيات غير المتوقعة لعدم الاستقرار هذا.

ولفت الكاتب إلى أن احتجاجات حاشدة مؤيدة لفلسطين اندلعت في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك مصر والمغرب وليبيا وتونس. ومصر على وجه الخصوص معرضة لخطر زعزعة الاستقرار نظرًا لحدودها المشتركة مع غزة وسيطرتها على معبر رفح. وقال سفير إسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، داني أيالون، لشبكة سكاي

نيوز إن سكان غزة يجب أن يرحلوا إلى حدود سيناء في مصر... «وسيتعين على مصر قبولهم».

وجادل السيسي بأن هذا قد يتسبب في تحول سيناء إلى «قاعدة للعمليات الإرهابية ضد إسرائيل» واقترح أنه يمكن بدلًا من ذلك إيواء اللاجئين في صحراء النقب الإسرائيلية. وتخشى الدول العربية أن يؤدي نزوح الفلسطينيين من غزة إلى السماح لإسرائيل بإعادة احتلال الأرض وتشريد السكان بشكل دائم. وأكد السيسي في قمة السلام يوم السبت أن «تصفية القضية الفلسطينية بدون حل عادل لن تحدث على حساب مصر».

استياء شعبي

وأضاف الكاتب أن عديدًا من المصريين يشعرون بالاستياء بالفعل من السيسي بشأن الوضع الاقتصادي، بينما تتجه البلاد إلى الانتخابات في ديسمبر المقبل، مما يوفر مزيجًا متقلبًا. واتهم منتقدون السيسي باستغلال الغضب الشعبي بشأن غزة لتحسين معدلات تأييده. ودعا إلى احتجاجات على مستوى البلاد دعما للقضية الفلسطينية يوم الجمعة الماضي، وهو أمر نادر نظرًا لحملته المستمرة منذ سنوات على النشاط السياسي.

ولم يكن ميدان التحرير في القاهرة – مركز احتجاجات الربيع العربي عام 2011 التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك – مُدرجًا ضمن المواقع التي يمكن للمتظاهرين الخروج فيها، وفرقت قوات الأمن بالقوة المشاركين الذين تجمعوا في الميدان. وألقت السلطات القبض على أكثر من 100 شخص بسبب تواجدهم في الميدان أو للتظاهر ضد السيسي.

ويخشى الخبراء أيضًا أن يحفز الصراع الجماعات الإسلامية المتشددة في أفريقيا على استغلال الغضب الشعبي بشأن الأزمة الإنسانية لحشد الدعم والشرعية. ففي الصومال، على سبيل المثال، نظمت حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة احتجاجات مؤيدة لفلسطين. وكما ذكرت لين أودونيل من مجلة فورين بوليسي، فإن التأثير الأوسع لهجمات حماس - حتى قبل احتمال تصعيد الحرب الإقليمية - هو احتمال أن تحاول الجماعات المتطرفة في جميع أنحاء العالم تقليد ما فعلته حماس.

وكما أشار غيث العمري، المسؤول السابق في السلطة الفلسطينية والذي يعمل الآن في معهد واشنطن، «يمكنك تدمير كل البنية التحتية المادية لحماس، لكن من الصعب جدًا تدمير الفكرة. ومع امتداد الغضب العام تجاه القادة العرب، هناك خوف من أن تثير الحرب اضطرابات جديدة».

فورين أفيرز: مصر في مرجل غزة

(إقليمي ودولي . فورين أفيرز)

نشرت مجلة فورين أفيرز مقالًا للكاتبة ليزا أندرسون تستعرض التداعيات المحتملة للعدوان الإسرائيلي على غزة على نظام السيسي.

تلفت الكاتبة في مستهل مقالها إلى أنه وفي حين تستعد إسرائيل لغزو بري لقطاع غزة، تحول الكثير من الاهتمام إلى كيفية الرد المصري في الأيام والأسابيع المقبلة. فالحكومة المصرية، بعد كل شيء، كانت طرفًا في الحصار

الإسرائيلي المستمر منذ 16 عامًا على غزة، ذلك أنها فرضت ضوابط مشددة على ما يدخل ويخرج من القطاع عبر معبر رفح الحدودي.

ويوفر هذا المعبر الآن طريق الهروب الوحيد للأشخاص الذين يحاولون الفرار من غزة ونقطة الوصول الوحيدة للمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لسكان المنطقة المحاصرة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة. وقد سمح اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة لبعض الشاحنات التي تحمل مساعدات إنسانية بالدخول إلى غزة من مصر - وهذا ليس كافيًا، نظرًا لحجم الأزمة وعدد النازحين. وتنتظر عديد من الشاحنات الأخرى على الجانب المصري، لكن من غير الواضح متى ستوافق إسرائيل على السماح بدخولها. واعتمادًا على حجم الهجوم الإسرائيلي، قد يسعى عديد من الفلسطينيين في غزة إلى الخروج من القطاع عبر رفح. ومصر قد لا تفتح المعبر.

فرصة وخطر

وقالت الكاتبة إن الاضطرابات في غزة ليست أمرًا سيئًا تمامًا لنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي كثير من النواحي، ستكون حكومته سعيدة لرؤية إسرائيل تقضي على حماس، وهي المنظمة التي انبثقت من جماعة الإخوان المسلمين - الجماعة الإسلامية التي تعتبر عدو السيسي.

ومع تعثر الاقتصاد المصري، قد يرى السيسي أيضًا فيما يحدث فرصة للضغط من أجل تخفيف الديون والحصول على تنازلات أخرى من الدول الغربية والمؤسسات الدولية مقابل الموافقة على ممرات المساعدات الإنسانية وتسهيل مغادرة الرعايا الأجانب من غزة.

ولكن بالتغاضي عن تدمير إسرائيل لحركة حماس، فإن السيسي يؤجج المعارضة في الداخل. ويشعر الجمهور المصري بالغضب من القصف الإسرائيلي المستمر على غزة والهجوم البري المحتمل. وكانت الاحتجاجات التي أقرتها الحكومة لدعم الفلسطينيين، في الأسبوع الماضي، بمثابة فرص للتعبير عن المعارضة المكبوتة ضد الحكومة المصرية نفسها، ويمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى.

لقد خلط صناع السياسة الأمريكيون منذ فترة طويلة بين النظام والمصالح الوطنية في تعاملاتهم مع دول الشرق الأوسط، لكن الاثنين منفصلان في الواقع. ومثل معظم نظيراتها في جميع أنحاء المنطقة، تعتبر الحكومة المصرية حكومة استبدادية. فهي ليست تمثيلية ولا شعبية في الداخل، وتفضل الاستقرار على المساءلة المحلية.

ومع ذلك، فإن هذا الافتقار إلى المساءلة قد يقوض الآن حكم السيسي، مع تزايد خيبة أمل المصريين الغاضبين من الحكومة التي تعمل على إفقارهم وتفشل في معالجة المحنة الشديدة التي يعانيها جيرانهم.

ظل 2011

وأوضحت الكاتبة أن سياسات الاضطرابات المحتدمة حاليًا تدين بالكثير لما أعقب الانتفاضات العربية في عام 2011. في ذلك الوقت، كانت هناك جهود منسقة وناجحة إلى حد كبير للثورة المضادة، بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالأساس، لهزيمة وتدمير القيادة المرتبطين بالثورات الإقليمية.

ورغم أن السخط كان، كما أصر المتظاهرون مرارًا حول العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، فإن الأنظمة التي كانت مترددة في الاعتراف بمثل هذه المطالب وضعت المعارضة في إطار سياسات الهوية؛ إذ لجأت الحكومات المحاصرة إلى الولاءات الطائفية وعلاقات القرابة لتعزيز الدعم وتشويه سمعة المعارضة. وفي مصر، تحولت الانتخابات الرئاسية بعد الانتفاضة إلى منافسة بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين.

بحلول ذلك الوقت، كانت جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر عام 1928 كحركة مناهضة للاستعمار تتنافس مع النفوذ البريطاني، لم تكن قد اكتسبت فقط أتباعًا قويين في مصر بين معارضي حكومات ما بعد الاستقلال العلمانية، ولكن أيضًا نفوذًا قويًا عابرًا للحدود الوطنية في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وفي كثير من الأحيان، تولدت فروع سياسية جامحة من الجزائر إلى الخليج.

في عام 2012، حققت جماعة الإخوان المسلمين، في شخص زعيمها محمد مرسي، النصر في الانتخابات الرئاسية الوحيدة التنافسية في مصر. وعلى الرغم من أنها مثلت رفضًا ملحوظًا للاستبداد العسكري الذي حكم منذ عام 1952، إلا أن حكومة مرسي أثبتت أنها عديمة الخبرة وغير كفؤة، ويسهل تقويضها من جانب المعارضين في الداخل والخارج، وخاصة في الخليج، حيث لم يكن من الممكن التمييز بين الخوف من الشعبوية والشكوك تجاه الحركات السياسية الإسلامية.

وكما لو أنها تريد ترسيخ هذا الارتباط، أثبتت حكومة مرسي، خلال العام القصير الذي قضته في السلطة، أنها راعية وحامية بشكل استثنائي لحماس في غزة. ودعا مرسي إلى رفع الحصار الإسرائيلي، وتوسط في وقف إطلاق النار بعد اندلاع الحرب مع إسرائيل في نوفمبر 2012، وفتح معبر رفح إلى سيناء، وشجع التجارة بين مصر وغزة.

وشددت الكاتبة على أن الإطاحة بمرسي في صيف عام 2013 على يد السيسي، وزير الدفاع آنذاك، والمذبحة اللاحقة لأكثر من 900 من أنصار مرسي الذين كانوا يحتجون على ما اعتبروه انقلابًا غير شرعي، لم تكن مجرد نهاية لحكم الإخوان المسلمين، بل نهاية الحكومة الشعبية الوحيدة المنتخبة في التاريخ المصري.

وقد حظي السيسي بدعم السعودية والإمارات العربية المتحدة في انقلابه، واعتمد على الدعم المالي والعملياتي من هاتين الحكومتين في توطيد سلطته اللاحقة. وكانت هذه بداية جهد دام عقدًا من الزمن، بقيادة الإماراتيين وسرعان ما انضم إليه محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي الشاب والطموح، لتدمير جماعة الإخوان المسلمين وجميع الأحزاب والحركات والقادة السياسيين المرتبطين بالسياسة الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة.

وتُرجم هذا المسعى إلى عشرات المليارات من الدولارات لمصر في شكل ودائع البنك المركزي والاستثمارات غير المقيدة في مشاريع ضخمة على الطراز الخليجي مثل العاصمة الإدارية الجديدة، وهي مدينة جديدة تمامًا مصممة لنقل العمليات الحكومية من المناطق المزدحمة والمعرضة للاحتجاجات وسط القاهرة. وبشكل عام، سمح هذا الدعم للسيسي بتأمين حكمه من خلال المحسوبية، لا سيما من قطاعي الجيش والاستخبارات. وشاركت الولايات المتحدة أيضًا في الحملة المناهضة للإسلاميين على مستوى المنطقة، حيث وسعت واشنطن معركتها ضد تنظيم القاعدة لتشمل قتال تنظيم الدولة وفروعه ذات الصلة، بما في ذلك الجماعات الإسلامية المسلحة التي على خلاف مع الحكومة المصرية في سيناء.

ريعية الأزمة

وتضيف الكاتبة أن حماس تُعد اليوم واحدة من آخر التجسيدات الحية لجماعة الإخوان المسلمين، وتعتبرها حكومة السيسي فرعًا وحليفًا لنظام مرسي الذي أطاحت به قبل عقد من الزمن. وفي نظر السيسي ورعاته في الخليج، فإن تهديد إسرائيل بتدمير حماس لا يمكن إلا أن يكون موضع ترحيب: فإسرائيل ستقدم لهم معروفا سيكونون ممتنين له بصدق، ولو بشكل سري.

وحتى مع تدفق المتظاهرين إلى الساحات والميادين في عديد من العواصم العربية، بما في ذلك القاهرة، احتجاجًا على الهجوم الإسرائيلي على غزة، لم تقدم الحكومات العربية سوى ردود صامتة على إعلان إسرائيل الحرب في

غزة. وفي 21 أكتوبر، استضافت مصر قمة لمناقشة أعمال العنف الجارية في غزة، مما أتاح الفرصة للقوى الغربية وجيران مصر العرب للتدرب على تصريحات يمكن التنبؤ بها من دون تقديم أي التزام بالعمل.

ووفقًا للكاتبة، يوفر الغزو الإسرائيلي لغزة فرصًا أخرى للسيسي. فمن المؤكد أنه من غير المرجح أن تؤدي الضغوط الأمريكية أو غيرها من الضغوط الدولية على الحكومة المصرية للسماح بسكان غزة الفارين من القصف الإسرائيلي إلى تحقيق نتائج. وهذا في جزء منه مسألة مبدأ. وكما يوضح مثال الأردن ولبنان (كلاهما موطن لأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين)، فإن اللاجئين الفلسطينيين لا يتمكنون أبدًا من العودة إلى ديارهم.

لكن التعنت المصري بشأن اللاجئين الفلسطينيين هو أمر براغماتي أيضًا. فقد أدى اعتماد مصر منذ فترة طويلة على واردات الوقود والغذاء إلى تفاقم ديونها الخارجية، ويرجع ذلك جزئيا إلى الحرب في أوكرانيا ووباء كوفيد-19. وأصبح تأمين المزيد من التمويل الدولي أكثر تكلفة، ولا تزال الإعانات المحلية تستنزف الموارد الحكومية.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك إلى عدة جولات من تخفيض قيمة العملة - بتكليف من صندوق النقد الدولي - مع المزيد في المستقبل، وارتفاع التضخم الذي لا يقتصر على الفقراء فحسب، بل الطبقة الوسطى التي شكلت ذات يوم العمود الفقري لدعم حكومة السيسي. كما أدت المشاكل التي تواجهها مصر إلى خيبة أمل المستثمرين الأجانب، بما في ذلك حتى دول الخليج المتساهلة عادة.

وتقول الكاتبة إن احتمال إضافة مئات الآلاف من اللاجئين إلى ملايين المصريين الفقراء بالفعل هو أكثر مما يمكن أن تتحمله أي حكومة مصرية. علاوة على ذلك، من المرجح أن يهرب عديد من مقاتلي حماس إلى مصر من خلال أي نزوح جماعي من هذا القبيل، مما يخلق صداعًا آخر للسلطات. وتعج السجون المصرية بالفعل بالإسلاميين المحليين. وهناك ما يقدر بنحو 40 ألف سجين سياسي في مصر وليس هناك مجال كبير للمزيد.

ومع ذلك، ستحاول حكومة السيسي تحويل هذه الأزمة لصالحها وانتزاع أكبر قدر ممكن من المساعدات الخارجية من الاضطرابات. وعلى الرغم من أنها لن تسمح بدخول اللاجئين من غزة، إلا أنها سوف تفي بوعودها بتقديم أنواع مختلفة من التنازلات الإنسانية، مثل فتح ممرات المساعدات إلى غزة، والصفقات الخاصة، مثل السماح بإجلاء الرعايا الأجانب. وسيكون تخفيف عبء الديون على رأس قائمة السيسي، ويمكن للولايات المتحدة أن تتوقع من الرئيس المصري طرح مطالب جوهرية على الطاولة.

وخضعت تعاملات الولايات المتحدة مع مصر لتدقيق خاص منذ ظهور مزاعم في سبتمبر بأن السيناتور روبرت مينينديز، وهو ديمقراطي من ولاية نيوجيرسي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، قبل رشاوى من مسؤولين مصريين لتأمين مساعدات خارجية للبلاد.

لكن من أجل كسب التعاون الآن، سيطالب السيسي باستمرار تدفق المساعدات. وسوف يصر على أن تساعد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرون في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة. وستطلب مصر من صندوق النقد الدولي قرضا ميسرا آخر وتحث الجامعة العربية على تسهيل المزيد من الاستثمار في تطوير البنية التحتية في البلاد.

وقالت الكاتبة إن ما يمكن أن نطلق عليه ريعية الأزمة أبقى الكثير من الأنظمة في السلطة في الشرق الأوسط لفترة طويلة؛ لقد دأبت عديد من الحكومات على الاستعداد لتقديم كل ما تتطلبه هذه اللحظة ـ الاستعدادات في زمن الحرب، والمبادرات الدبلوماسية، واستضافة اللاجئين، وبطبيعة الحال، التعاون الاستخباراتي ـ في مقابل تأمين تخفيف الديون والإذعان الغربي للقمع الداخلي.

وهذه لحظة أخرى سيحاول فيها النظام في مصر، وربما الأنظمة في الأردن ولبنان، وربما حتى سوريا، انتزاع الاعتراف والدعم من الإدارة الأمريكية بفترة اهتمام قصيرة، والكثير من أولويات السياسة الخارجية الأخرى، و رغبة يائسة في التخلص من المشاكل الدائمة التي يفرضها الشرق الأوسط.

الغضب والاستياء

وبقدر ما تختار الولايات المتحدة والأوروبيون دعم هذه الأنظمة، فإنهم يضعون أنفسهم بشكل مباشر إلى جانب الأنظمة الاستبدادية التي تثير استياء مواطنيها. لقد أمضت القوى الغربية العقد الماضي في التواصل إلى تسوية هادئة مع عدد كبير من الأنظمة الاستبدادية العربية، بما في ذلك مصر.

يتصاعد السخط الشعبي في مصر. وقد لا تحظى حماس بقبول المصريين وكذلك أغلب العرب. ولكن في مطالبتها المذهلة باهتمام العالم في مواجهة القمع الإسرائيلي والإهمال العالمي، تستحضر الجماعة المسلحة أيضًا الانتفاضات الشعبية التي اندلعت عام 2011.

وكذلك وضعت اتفاقات إبراهام إسرائيل بقوة في معسكر الحكام العرب المستبدين المناهضين لجماعة الإخوان المسلمين، وأدى ذلك إلى تفاقم وجهة النظر الشعبية في جميع أنحاء العالم العربي بأن حكوماتهم تهتم بالفرص التجارية المربحة والمراقبة عالية التقنية والعقود الأمنية أكثر من اهتمامها برفاهية شعوبهم. كونهم ويقف النظام المصري إلى جانب هؤلاء المستبدين، ومثلهم جميعا، سوف يرحب بتدمير إسرائيل لحماس.

ومع ذلك، يرى الشعب المصري ظروفه الخاصة بشكل مختلف تمامًا: مثل سكان غزة، فهم محاصرون بالفساد والإهمال في دوامة لا نهاية لها من الفقر والقهر، وتبدو مطالب العيش والحرية والعدالة الاجتماعية بعيدة المنال.

وهذا النوع من اليأس لا يولد إلا المرارة والغضب. وقد تكون حكومة السيسي قادرة على صرف واحتواء الاحتجاجات ضد سياساتها، ولكن فقط بمزيد من القمع، إذ ليس من الصعب

نيويورك تايمز تُلقي بظلال من الشك على بعض الأدلة الرئيسة في انفجار مستشفى غزة

(أمني وعسكري . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تحقيقًا أعده مجموعة من صحفييها الاستقصائيين يفحص بعض الأدلة الرئيسة التي استشهد بها المسؤولون الإسرائيليون في إلقاء المسؤولية على صاروخ فلسطيني في قصف المستشفى المعمداني في غزة.

يُظهر الفيديو قذيفة تخترق سماء غزة المظلمة وتنفجر في الهواء. وبعد ثوان شوهد انفجار آخر على الأرض.

وأصبحت تلك اللقطات دليلًا يُستشهد به على نطاق واسع، إذ أكد المسؤولون الإسرائيليون والأمريكيون أن صاروخًا فلسطينيًا طائشًا تعطل في السماء، وسقط على الأرض وتسبب في انفجار دام في المستشفى الأهلي

العربي في مدينة غزة.

ليس سبب الانفجار

لكن التحليل البصري التفصيلي الذي أجرته صحيفة نيويورك تايمز يخلص إلى أن مقطع الفيديو – المأخوذ من بث مباشر لكاميرا تلفزيون الجزيرة ليلة 17 أكتوبر – يظهر شيئًا آخر.

وقالت الصحيفة إن الصاروخ الذي يظهر في الفيديو ليس على الأرجح الذي تسبب في الانفجار في المستشفى. ووجدت نيويورك تايمز أن القذيفة انفجرت في السماء على بعد ميلين تقريبًا من المستشفى، وليس لها علاقة بالقتال الذي اندلع على الحدود بين إسرائيل وغزة في تلك الليلة.

ظلال من الشك

وأضافت الصحيفة أن النتائج التي توصلت إليها التايمز لا تجيب على السبب الحقيقي وراء انفجار المستشفى الأهلي، أو من المسؤول عنه. ويظل ادعاء أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية بأن فشل إطلاق صاروخ فلسطيني هو السبب معقولًا. لكن تحليل التايمز يلقي بظلال من الشك على أحد الأدلة الأكثر انتشارًا والتي استخدمها المسؤولون الإسرائيليون لإثبات روايتهم، ويزيد من تعقيد السردية المباشرة التي طرحوها.

وأصبح انفجار المستشفى حلقة مؤلمة ومتنازع عليها في الحرب التي بدأت في 7 أكتوبر بعد أن غزت حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، إسرائيل، وهو الهجوم الذي تقول الحكومة الإسرائيلية إنه أسفر عن مقتل أكثر من 1400 مدني وجندي، واحتجاز 200 رهينة في غزة. وردت إسرائيل على هجوم حماس بحملة قصف مدفعي وجوي متواصل أسفرت عن مقتل 5700 فلسطيني، وفقا لوزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة، بينما يستعد الجيش الإسرائيلي لغزو بري.

وتلفت الصحيفة إلى أن المسؤولين الإسرائيليين والمسلحين الفلسطينيين يتبادلون اللوم في المسؤولية عن انفجار المستشفى الأهلي. وتُظهر عديد من مقاطع الفيديو التي جمعتها صحيفة التايمز وحللتها أن المسلحين كانوا يطلقون عشرات الصواريخ من جنوب غرب المستشفى قبل دقائق من الانفجار، ويتوافق الانفجار الناري في المستشفى مع سقوط صاروخ فاشل بعيدًا عن هدفه بسبب الوقود غير المستنفد.

وتشير اللقطات أيضًا إلى حدوث قصف إسرائيلي، وأنه يمكن رؤية انفجارين بالقرب من المستشفى في غضون دقيقتين من قصفها. وقال الرائد نير دينار، المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، لصحيفة التايمز إن القوات العسكرية لم تكن تقصف ضمن نطاق يُعرّض المستشفى للخطر، لكنه رفض تحديد مدى مسافة الضربة الأقرب.

تساؤلات عالقة

وبعد مرور أسبوع على مأساة المستشفى، لا تزال هناك الكثير من التساؤلات.

وأشارت الصحيفة إلى أن أجهزة الاستخبارات الغربية تعتقد أن عدد القتلى، الذي قدرته حماس في البداية بـ 500 ثم خُفض إلى 471، أقل بكثير – ولكن لم يجري التحقق من العدد. ولم يُقصف المستشفى نفسه بشكل مباشر؛ وأيًا كان سبب الانفجار فقد أصاب في الواقع ساحة المستشفى، حيث تجمع الناس بحثًا عن الأمان، بالإضافة إلى عدد قليل من السيارات المتوقفة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحفرة التي خلفها الارتطام كانت صغيرة نسبيًا، وهي حقيقة استشهدت بها إسرائيل في حجتها بأن أيا من ذخائرها لم تسبب الانفجار، ويمكن أن تكون متسقة مع عدد من الذخائر المختلفة. ولم تقدم حماس

أي بقايا ذخيرة إسرائيلية أو أي دليل مادي يدعم ادعاءها بأن إسرائيل هي المسؤولة.

وقال مسؤولون بالمخابرات الأمريكية يوم الثلاثاء إن الوكالات الاستخباراتية قدرت أن الفيديو يظهر صاروخًا فلسطينيًا أطلق من غزة وهو يواجه "عطلًا كارثيًا في المحرك" قبل أن يصطدم جزء من الصاروخ بأرض المستشفى. وقال مسؤول كبير في المخابرات إن السلطات لا يمكنها استبعاد ظهور معلومات جديدة من شأنها أن تغير تقييمها، لكنه قال إن لديهم ثقة كبيرة في استنتاجاتهم.

وردا على سؤال حول النتائج التي توصلت إليها التايمز، قال متحدث باسم مكتب مدير المخابرات الوطنية إن التايمز ووكالات المخابرات الأمريكية لديها تفسيرات مختلفة للفيديو.

وقالت الصحيفة إن فهم ما حدث أمر معقد للغاية لأن إسرائيل وحماس تتبادلان القصف منذ بدء الحرب.

أطلقت إسرائيل أكثر من 8000 قذيفة على غزة، في ما أصبح اعتداءً وحشيًا، بل إنها ضربت المستشفى الأهلي بقذيفة مدفعية مضيئة قبل ثلاثة أيام، وفقًا لأدلة الفيديو والصفحة الرسمية للمستشفى على فيسبوك.

وواصلت حماس والجهاد الإسلامي استهداف إسرائيل بالصواريخ القاتلة من مواقع الإطلاق المخفية داخل غزة. وتعطلت الصواريخ الفلسطينية في الماضي ويقول أحد التقديرات إن 15 بالمئة من الصواريخ التي تطلقها الجماعات المسلحة في غزة تفشل.

وفي غضون ساعة من انفجار المستشفى، بدأت حرب المعلومات. وسرعان ما ألقت حماس باللوم على القصف الجوي الإسرائيلي، في حين سارع الجيش الإسرائيلي بنفي أي مسؤولية وألقى اللوم على صاروخ فلسطيني خاطيء.

وأصدر مسؤولون إسرائيليون تقريرًا عن الانفجار في 18 أكتوبر، كما بثوا محادثة قالوا إنها اعترضت بين مقاتلي حماس الذين يلقون اللوم فيها على حركة الجهاد الإسلامي في الانفجار. واستشهدت إسرائيل أيضًا بعدة أدلة أخرى لم تُعلن عنها، بما في ذلك سجلات النشاط العسكري والمعلومات المستمدة من أنظمة الرادار وغيرها من المقاطع الصوتية ومقاطع الفيديو الأخرى.

دحض الدليل الأساسي

ولفتت الصحيفة إلى أن المسؤولين الإسرائيليين أشاروا بالأساس إلى فيديو قناة الجزيرة في المقابلات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وشارك الجيش الإسرائيلي لقطات فيديو الجزيرة ثلاث مرات على موقع إكس، تويتر سابقًا، وفي المنشورات، حدد الجيش الإسرائيلي الجسم الجوي المتحرك على أنه صاروخ موجه نحو إسرائيل والذي أخطأ وانفجر في الوقت نفسه تقريبًا الذي وقع فيه انفجار المستشفى الأهلي. كما حدد المتحدثون باسم الجيش الإسرائيلي صراحةً هذه القذيفة على أنها الصاروخ الخاطئ الذي تسبب في الانفجار في مقابلات مع شبكة سي إن إن وبي بي سي في 18 أكتوبر وفي مقابلة مع صحيفة إنديا توداي في 19 أكتوبر.

وعرضت عديد من وسائل الإعلام مقطع الفيديو واستشهد به عديد منها باعتباره دليلًا على سقوط صاروخ فلسطيني على المستشفى.

لكن صحيفة التايمز خلصت إلى أن الصاروخ الذي ظهر في الفيديو لم يكن قريبًا من المستشفى على الإطلاق. لقد أُطلق من إسرائيل، وليس من غزة، ويبدو أنه انفجر فوق الحدود بين إسرائيل وغزة، على بعد ميلين على الأقل من المستشفى.

ولتتبع الجسم الموجود في السماء وصولًا إلى الأراضي الإسرائيلية، قامت صحيفة التايمز بمزامنة لقطات الجزيرة مع خمسة مقاطع فيديو أخرى صُورت في الوقت نفسه، بما في ذلك لقطات من محطة تلفزيون إسرائيلية، القناة 12، وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في تل أبيب. وقدمت مقاطع الفيديو المختلفة هذه عرضًا للصاروخ من الشمال والجنوب والشرق والغرب. وباستخدام صور الأقمار الصناعية لتحديد نقطة الإطلاق في مقاطع الفيديو هذه، توصلت التايمز إلى أن القذيفة أُطلقت باتجاه غزة من مكان قريب من بلدة ناحال عوز الإسرائيلية قبل وقت قصير من انفجار المستشفى المميت. وتتطابق النتائج مع الاستنتاج الذي توصل إليه بعض الباحثين عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر مقاطع الفيديو أن القذيفة التي صورتها قناة الجزيرة أُطلقت بعد وابل من الصواريخ الفلسطينية، التي اعتبرها المسؤولون الإسرائيليون مسؤولة عن انفجار المستشفى.

وتظهر مقاطع الفيديو من الساعة 6:59 مساءً في 17 أكتوبر إطلاق وابل من الصواريخ الفلسطينية من موقعين جنوب غرب وشمال غرب المستشفى الأهلي العربي. ويمكن رؤية ألسنة اللهب المنبعثة من الصواريخ الفلسطينية في سماء الليل بينما تدفعها محركاتها باتجاه الشمال الشرقي باتجاه إسرائيل. ومرت أكثر من 25 ثانية بين أخر صاروخ فلسطيني وبين انفجار المستشفى.

ولا تستطيع التايمز تحديد نوع الصاروخ الذي أُطلق من إسرائيل على نحو مستقل، على الرغم من أنه أُطلق من منطقة معروفة بوجود نظام دفاع القبة الحديدية. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه لا يطلق صواريخ القبة الحديدية الاعتراضية على غزة، وبالفعل ربما لم يعبر الصاروخ الذي ظهر في الفيديو إلى داخل أراضي غزة. وصرح الجيش الإسرائيلي أن القبة الحديدية لم تطلق أي صواريخ اعتراضية في الوقت والمنطقة محل السؤال.